

المركب غير مستقل والفعل يدل على الحدوث والزمان وكل منهما
 مستقل وعلى نبتة حدث الزمان وهي غير مستقلة والرب
 المستقل غير المستقل غير مستقل فقول الم في ان مدلولها
 مدلول المطابق اي في ان مدلول كل واحد منها
 يتخامه ليس معنى في عين ومع فتعريف قوله بعد في اسم ظاهر
 ولا اعتراض عليه بان ما تقدم اعلم في نبتة انها ليست محروقا
 الصادق بكونها اسما وانما سادفكان عليه ان يتركب
 يدفع به احتمال كونها اسما وحاصل المدفع انه سادف كان
 ما ترجمه الماد المدلول المطابق اي المدلول المطابق اي
 المدلول تمامه سادف كان المعنيين فتأمل معنى في نفسه
 اي حاصل نفعه في حصوله ونصوره الى انضمام
 بخلاف حرف واما الاحتياج للقرينة فليس لنصوره المعنى
 وحصوله في العقل بل لتعيين المراد من اللفظ
 ملحوظا قصد اي بخلاف معنى حرف فانه غير ملحوظا قصد المراد
 لوحظ ما قبل حرف حال الفرقين وهذا الوصف كالمست
 لما قبله وما بعد ما تزم له وان كانت الالوه والبال
 وان ما يد لا يقال انه يجمع ما صوبية فصلها متصرف ولفظا
 وقعت كما يجب اقتراضا بقدرنا نقول من التزم اقتراضا
 بقدر كتنى بتقديرها كما في قوله تعالى حتى اذا جاوه
 وقامت ابوانها اي وقد نحت لتخصي بالغير قيد انه
 اذا لم تتصل تلك المعاني اسما بالغير لزم ان يكون تلك
 المعاني في غيرها كما في فان معناه انما كان في عينه لانه لا يحل
 ان ياتي غير هذا من انما قد مر ان تلك المعاني ليست
 في غيرها في اجيب بان المراد بالتخصي بالغير
 المعين والتميز به لا التحقيق والوجود الذهني به حتى

تخصل المفادات
 فيجب فهمه اي باعتبار فهم كل
 اعم من اللفظ الذي وضع باراد كل من المدلولات
 بانضمام ترتيبتها اي الى المدلولات اي الى دو الحاف الصمير
 للمدلولات والكلام يلاحظ في مضاف لان الضم للمدلول للمدلول
 كذا قيل وقد يقال الضم للمدلول بضم المدلول في الحاجة
 الى تعيين المضاف اي اذا كان كذا اشار الى ان لفظا
 في قوله في التفرع سادف كان اي والافعال لما تقدم
 لان الماسم ما يكون تمام معناه كذا في مضافين
 وجهي ابا اول ان قوله الم في ايها اذا كان مفعلا عما قبله
 كان دليلا على المفعول عليه كذا في قوله الم في ايها اذا كان مفعلا عما قبله
 الحد ودو ذلك لا يوجب لان المقصود من كذا كمنصور وموت
 الدليل كمنصور في اجيب عن اوله بان يلاحظ
 في الاستدلال الواقعي فكانه قيل والاسما بانها اسما من
 الواقع لانه المسم في الواقع كذا في قوله الم في ايها اذا كان مفعلا عما قبله
 ليس لتقدير التعريف بل الحكم بالمعنى بان المسم كذا في قوله الم في ايها اذا كان مفعلا عما قبله
 كذا لان المقصود بالافعال على حد قوله كذا في قوله الم في ايها اذا كان مفعلا عما قبله
 تالقي التسمية كذا في حاصله ما ذكر في التسمية اول
 انه الصمير واسم اشارته والموصول مذكور في استقلال
 مدلولها بالمفهومية ذكر في هذا التسمية الها تفترق من
 جهة ان التسمية في الصمير هي المخاطبة وفي اسم الاشارة
 وهي الاشارة من تقدير الشخص والتعيين وان التسمية
 في الموصول هي الاشارة العقلية بالتقدير كذا في
 الاشارة العقلية اي المعبودة التي هي ترتيب الموصول
 وهي الصلة ما تطلق الاشارة العقلية واسما مع ما دعا

تخصل

المد

مع